

"التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي" (بال تطبيق على عينة من المصارف العراقية للسنوات 2008-2013)

أ.م.د. عباس حميد يحيى التميمي / كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
الباحث/ عمار لؤي عبد الرزاق

المستخلص:

يُعد توفير المعلومات المفيدة في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية احد الأهداف الرئيسية الثلاثة لنظام الإبلاغ المالي والتي تتم من خلال القوائم المالية الرئيسية، وقد ظهر اهتمام هيئات وضع المعايير في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ولاسيما أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الذي بين وبموجب المعيار المحاسبي (1) الصادر في سنة 1978م بعنوان " أهداف التقارير المالية لمنشآت الأعمال " الفقرة (37) منه بأن الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وفي المقابل أكد المعيار المحاسبي الدولي (7) لسنة 1992م المعدل على إلزام الوحدات الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية، لأن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي وحدة اقتصادية مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك الوحدة على توليد النقدية أو ما يعادلها واحتياجات الوحدة لاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية. وعلى مستوى البيئة العراقية، لا يوجد ما يشير إلى قيام الوحدات الاقتصادية بعمل تنبؤات بالتدفقات النقدية، إذ إن القرارات التي تتخذ فيها سواء أكانت قرارات منح الائتمان أو قرارات الاستثمار تتم في غالب الأحيان بناءً على الخبرة الشخصية للمديرين ومتخذي القرارات في المصارف. ويهدف هذا البحث إلى توفير مؤشر (أو مؤشرات) من صلب القوائم المالية (وبالتحديد قائمتي الدخل والتدفقات النقدية) يمكن من خلالها التنبؤ بمدى ايجابية أو سلبية التدفقات النقدية المستقبلية لوحدة اقتصادية معينة، وليكون هذا المؤشر متاحاً لاطراف المعنية كافة سواء الوحدات الاقتصادية نفسها أو المتعاملين الحاليين والمحتملين مع تلك الوحدات.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ التنبؤ - التدفقات النقدية - العائد المحاسبي.



المحور الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة:

أولاً: منهجية البحث:

1- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث بعدم قيام الوحدات الاقتصادية المحلية باستخدام نماذج رياضية أو أعداد دراسات تخمينية لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وهذا هو جوهر مشكلة البحث والتي يمكن صياغتها بالتساؤلات الآتية:

- أ- هل رقم الأرباح الحالية مهم للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ؟
 - ب- هل التدفقات النقدية الحالية مهمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ؟
 - ت- أيهما أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مؤشر التدفق النقدي أم مؤشر العائد المحاسبي ؟
- 2- **أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث من أهمية عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية لدى الوحدات الاقتصادية العراقية بصفه عامة والمصارف بصفه خاصة، كالتنبؤ في تقدير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية، وكذلك تقدير حجم التدفقات النقدية الواردة والصادرة وأيضاً تقدير حجم العوائد من الاستثمارات التي تقوم بها تلك الوحدات بما يمكنها من تجنب مخاطر السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها مما ينعكس سلباً على قدرتها في الاستمرار في دنيا الأعمال، فضلاً عن أهمية الوسائل والطرائق المستخدمة في عملية التنبؤ.

3- أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- أ- التعريف باستخدام مؤشر التدفق النقدي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- ب- التعريف باستخدام مؤشر العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- ت- المقارنة بين القدرة التنبؤية لمؤشري التدفق النقدي والعائد المحاسبي، وتحديد المؤشر الأفضل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- ث- توفير مؤشر (أو مؤشرات) يمكن استخدامها من مستخدمي القوائم المالية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

4- فرضيات البحث:

- أ- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد المحاسبي والتدفقات النقدية المستقبلية.
- ب- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التدفق النقدي والتدفقات النقدية المستقبلية.
- ت- الفرضية الثالثة: لا يوجد اختلاف في القدرة التنبؤية لمؤشري العائد المحاسبي والتدفق النقدي.

5- **أسلوب البحث والوسائل المستخدمة:** بهدف اختبار فرضيات البحث سيتم استخدام نظام التحليل الإحصائي (SAS) (Statistical Analysis System) وهو عبارة عن مجموعة متكاملة من وحدات معالجة، وتحليل وعرض البيانات (Der & Everitt, 2002: 7)، ويوفر أدوات إحصائية شاملة لمجموعة واسعة من التحليلات الإحصائية، كما يوفر إمكانية الوصول إلى بعض الأساليب الإحصائية الأكثر شيوعاً (SAS, 2004: 17)، ومن تلك الأساليب أو النماذج والتي سيتم استخدامها:

أ- تحليل الانحدار (Regression Analysis):

هو أنموذج إحصائي يهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغير التابع ومتغير أو مجموعة من المتغيرات (وتسمى بالمتغيرات المستقلة أو المتنبئة أو التفسيرية) (SAS, 2004: 29)، فمن معادلة الانحدار يصبح من الممكن إجراء عملية التنبؤ، إذ يمكن توقع سلوك أي متغير استناداً إلى قيمة المتغير الآخر، فتوقع القيم غير المعروفة (المتغير التابع) من القيم المعطاة (المتغير المستقل) هو أمر شائع ويستخدم على نطاق واسع في مجال العلوم الطبية، وكذلك التنبؤ بالأعمال التجارية والاقتصاد والتعليم (Taylor, 1990: 38). إذ تسمى العلاقة بين المتغير التابع (y) والمتغير المستقل (x) بمعادلة خط الانحدار البسيط، وتتمثل المعادلة بالصورة الآتية:

$$\hat{Y} = bx + a$$

اذ أن:

a: يُعرف على أنه ثابت الانحدار.

b: يُعرف بمعامل أنحدار y على x.

ب- معامل التحديد (Coefficient of Determination):

يوضح معامل التحديد مدى التغير الحاصل في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل، كما يقيس القدرة التنبؤية للمتغير المستقل على التنبؤ بالمتغير التابع، ويوضح أيضاً نسبة الانحراف الكلي للمتغير التابع والتي يمكن تفسيرها عن طريق توفيق خط الانحدار (طعيمة، 201:1998).

ت- معامل الارتباط (Correlation Coefficient):

فهو أحد المقاييس الكمية، إذ يقيس العلاقة بين متغيرين بشرط أن تكون العلاقة خطية أي يمكن تمثيلها بخط مستقيم يصف العلاقة في جانبيين منها وهما اتجاهها (طردي، عكسي) وقوتها (قوية، متوسطة، ضعيفة، معدومة) (النجار، 2010: 181).

6- الحدود المكانية والزمانية للبحث:

أ- الحدود المكانية للبحث: تتمثل بستة مصارف من المصارف الأهلية العراقية والمدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية وهي (مصرف بغداد، ومصرف الشمال، والمصرف المتحد للاستثمار، ومصرف بابل، ومصرف سومر ومصرف أشور الدولي).

ب- الحدود الزمانية للبحث: وتتمثل بستة سنوات من 2008 إلى 2013، وقد اختار الباحث السنوات الست والتي تنتهي في 2013/12/31 لأنها السنة الأخيرة التي تتوفر حساباتها الختامية في أثناء مدة البحث.

ثانياً: دراسات سابقة والإسهامات التي قدمها البحث الحالي:

أ- دراسات سابقة:

1- (دراسة طعيمة، 1998 م):

دراسة منشورة في مجلة جامعة الملك عبد العزيز بعنوان " نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية " .

هدفت الدراسة إلى توفير دليل على وجود علاقة بين مقاييس التدفقات النقدية المختلفة (التقليدية والمعدلة) والأرباح المحاسبية المعدة على أساس الاستحقاق للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستعمال أنموذج متعدد المتغيرات. وقد تم تطبيق الدراسة على (14) وحدة اقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة ما بين (1992-1994) م، وذلك عن طريق دراسة العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية المختلفة والربط بينها وبين الأرباح للتعرف على المقدرة التنبؤية لها في التنبؤ بالتدفقات النقدية. وأظهرت نتائج التطبيق العملي أن التدفقات النقدية أفضل من الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

2- دراسة (Seng, 2006):

"Earnings Versus Cash Flows As Predictors of Future Cash Flows: New Zealand Evidence".

هدف الباحث إلى دراسة القدرة التنبؤية لكل من الأرباح المحاسبية ومقاييس التدفق النقدي من الأنشطة المختلفة (التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية)، عينة الدراسة تشمل الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق نيوزيلندا للأوراق المالية والبالغ عددها (213) وحدة اقتصادية للمدة ما بين (1989-1992) م. نتائج الدراسة بينت أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية قد أظهرت قدرة تنبؤية عالية، أي أن التدفقات النقدية قد تفوقت على الأرباح المحاسبية كمؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3- دراسة (Mostafa, 2011):

"The Relative and Incremental Merits of Cash Flows and Earnings: The Case of Egypt".

تتألف عينة الدراسة من (52) وحدة اقتصادية من الوحدات المدرجة في بورصة مصر للمدة ما بين (2003-2009) م، وهدفت الدراسة إلى تقييم القدرة التنبؤية لكل من التدفقات النقدية التشغيلية والأرباح للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات قدرة كل من التدفقات النقدية التشغيلية والأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، كما أن القدرة التنبؤية لكلا المؤشرين كانت متكافئة.

4- دراسة (Takhtaei & Karimi, 2013):

"Relative Ability of Earnings Data and Cash Flow in Predicting Future Cash Flows".

هدفت الدراسة إلى اختبار القدرة النسبية للأرباح، والتدفقات النقدية التشغيلية، وصافي الربح بعد إضافة الاندثار ورأس المال العامل التشغيلي على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. عينة الدراسة شملت الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية للمدة ما بين (2005-2009) م. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى قدرة جميع النماذج المستعملة في الدراسة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إلا أن لصافي الربح قدرة أفضل من مقاييس التدفق النقدي المستعملة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ب- الإسهام الذي قدمه البحث الحالي:

من خلال عرض الدراسات السابقة يلاحظ أن نتائج تلك الدراسات كانت متباينة، فمنها من أيد رأي مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأن الربح المحاسبي هو الأفضل، وفي المقابل فقد أيدت دراسات أخرى رأي لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في أن مؤشر التدفق النقدي يعد الأفضل عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومع ذلك فإن من الدراسات من أيدت رأي كل من (FASB) و (IASB) إذ أظهرت نتائج تلك الدراسة أن القدرة التنبؤية لكلا المؤشرين كانت متكافئة. ومن ثم فأنه لا يمكن تعميم نتائج تلك الدراسات على الدول الأخرى ومنها العراق، إذ أن نتائج كل دراسة ستكون مقتصرة على البيئة التي تمت فيها تلك الدراسة.

وقد جاء البحث الحالي لغرض:

1. دراسة واختبار القدرة التنبؤية لمؤشري العائد المحاسبي والتدفق النقدي بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية.

2. توفير مؤشر (أو مؤشرات) تستخلص من القوائم المالية، ويمكن استعمالها من قبل مستخدمي تلك القوائم والذين يختلفون في معرفتهم المحاسبية وخبراتهم لفهم وتحليل محتويات القوائم المالية، لغرض التنبؤ بالتدفقات النقدية وتقييم السيولة النقدية للوحدات الاقتصادية.

3. نظراً لكون عينة البحث تتألف من عينة من المصارف الأهلية العراقية، وعليه لم تتم دراسة أثر نوع القطاع على عملية التنبؤ، وكذلك لم تتم دراسة أثر حجم الوحدات الاقتصادية عينة البحث على نتائج عملية التنبؤ، وذلك لكون رؤوس أموال المصارف عينة البحث متقاربة.

المحور الثاني / التنبؤ المالي، المفهوم والأهمية:

1- مفهوم التنبؤ:

❖ التنبؤ اصطلاحاً: " هو بيان حول ما يمكن أن يحدث، أستاذاً إلى المعلومات المتاحة، وعادةً ما يتعلق التنبؤ بالأحوال الجوية، والأعمال التجارية والاقتصاد " (Rundell, 2002: 552)، أو " هو عملية حساب لما يحتمل أن يحدث في المستقبل "، ويطلق على الشخص الذي يقوم بعملية التنبؤ بالمتنبئ (Forecaster) (Collin, 2007: 101)، أما (Gajanan) فقد عرف التنبؤ من جانبه على أنه " عملية تقدير لحالات غير معروفة من البيانات التاريخية، كالتنبؤ بالطقس، والتنبؤ بقيم مؤشر الأسهم وبأسعار السلع "، وللحصول على أفضل نتائج ممكنة من عملية التنبؤ فإنه من الأفضل جمع أكبر قدر ممكن من البيانات التاريخية، بحيث أن كمية البيانات التي سيتم التنبؤ على أساسها ستكون ضخمة مما يضمن فعالية التنبؤ (Gajanan, 2008: 5-34).

ومن ذلك فإنه يمكن القول بأن التنبؤ يعتمد وبشكل أساسي على تكرار الأحداث وتراكم الخبرات للأطراف المعنية بعملية التنبؤ، مع ضرورة الأخذ في الحسبان الأحداث المتوقعة والمحتملة الحدوث.

❖ التنبؤ المالي: أشار معهد المحاسبين في المملكة المتحدة وويلز (ICAEW) إلى أن التنبؤ المالي " هو عملية تقدير للنتائج المالية، تعد من القوائم المالية السابقة لمدة محاسبية لاحقة "، كما أشار معهد المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) إلى أن التنبؤ المالي " هو تقدير أكثر احتمالاً للمركز المالي، ونتيجة العمليات والتغيرات في المركز المالي لمدة مالية مقبلة "، كما يوجد اتفاق بين الجهات العلمية والعملية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على ضرورة القيام بالتنبؤ المالي نظراً لأهميته لمتخذي القرارات الاقتصادية (تركي، 1995: 345-346).

ويعرف (Griffin) التنبؤ المالي على أنه " عملية وضع الفرضيات المتعلقة بالمستقبل، والتي يمكن للمديرين استخدامها لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات " (Griffin, 2002: 709)، ووفقاً لقاموس الأعمال فإن التنبؤ المالي " هو أداة تخطيطية تساعد الإدارة في محاولاتها الرامية للتعامل مع حالة عدم التأكد من المستقبل، بالاعتماد وبشكل رئيسي على بيانات الماضي والحاضر وتحليل الاتجاهات " (Pirvu et. al., 2012: 194)، إذ تشكل البيانات التاريخية نقطة الانطلاق لتقدير الاحتمالات المستقبلية، وذلك من خلال تأكيد مدى منطقية الافتراضات المتعلقة بالأداء المالي المستقبلي (Fridson & Alvarez, 2002: 213).

ومن التعاريف المذكورة آنفاً فإنه يمكن تعريف التنبؤ المالي على أنه " هو تقدير مسبق للوضع المالي، أو نتيجة النشاط، أو التدفقات النقدية أو أي نشاط مالي لوحدة اقتصادية معينة ولمدة زمنية محددة في المستقبل بناءً على بياناتها التاريخية والأحداث السابقة، مع دراسة الظروف المحيطة بها والمحتملة الحدوث في المستقبل، وإعداد تلك البيانات لتستخدم كمدخلات للبرامج أو الأساليب المستخدمة في التنبؤ ".

2- أهمية التنبؤ المالي:

تعمل الوحدات الاقتصادية في بيئة تتميز بالتغير والتقدم المستمر، وإزاء كل هذه التغيرات فقد ازدادت أهمية التنبؤ المالي، وعن أهمية القيام بالتنبؤات المالية من الوحدات الاقتصادية تذكر (فريدة وآخرون، 2009: 2) ما يأتي:

- أ- معرفة احتياجات الوحدة الاقتصادية في المدى القصير.
 - ب- تسهم التنبؤات المالية في الحد من المخاطر التي قد تواجهها الوحدة الاقتصادية.
 - ت- تعطي صورة عن التوجه المستقبلي للوحدة الاقتصادية.
- كما ويدعم التنبؤ كلاً من عملية صنع القرارات والتخطيط وعملية تخصيص الموارد النادرة (CIMA, 2007: 10). كما أن أهمية التنبؤ بأداء الوحدات الاقتصادية تكمن في زيادة سرعة اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق رأس المال، فكلما تم اتخاذ تلك القرارات بسرعة أكبر كلما تطور اقتصاد البلد بسرعة، ومن هنا فقد أصبحت أنشطة التنبؤ تمثل حدثاً حرجاً لدى المحللين، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز سوق رأس المال والاقتصاد في بلد ما (Abdul Shukor et. al., 2011: 156).

3- تبويب التنبؤات المالية:

يمكن تبويب التنبؤات المالية إلى ما يأتي (تركي، 1995: 349-350):

- أ- بحسب العلاقة بين عناصر القوائم المالية:
- ❖ التنبؤ المالي الساكن (Static Forecasts): ويقوم على فرضية مؤداها أن العلاقة بين عناصر القوائم المالية ستبقى بدون تغيير من مدة لأخرى، فعلى سبيل المثال يفترض المستثمر أن العلاقة بين الأرباح وبين المبيعات أو بين المبيعات وتكلفة المبيعات ستبقى كما هي خلال سلسلة زمنية معينة.
 - ❖ التنبؤ المالي الديناميكي (Dynamic Forecasts): ويقوم هذا النوع على أساس الأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي قد تؤثر على حجم وتكلفة المبيعات، وما يترتب على ذلك من آثار على نتيجة النشاط في المدة المقبلة.
- ب- حسب القائم بعملية التنبؤ:
- ❖ التنبؤ بمعرفة إدارة الوحدة الاقتصادية (Management Forecasts): ويتم هذا النوع من التنبؤ غالباً لأغراض داخلية عن طريق تحليل التعادل والموازنات التخطيطية، وذلك بهدف الرقابة على الموارد المتاحة والتخطيط طويل الأجل.
 - ❖ التنبؤ بمعرفة المحللين الماليين (Analysts Forecasts): ويتم هذا النوع من التنبؤ بناء على عقد بين المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين وبين المحللين الماليين بهدف التحليل المالي للوحدات الاقتصادية التي يرغبون الاستثمار فيها أو لغرض منح الائتمان.
- وفيما يتعلق بأساليب التنبؤ فالمتمنبئ لديه مجموعة واسعة من الأساليب المتاحة للتنبؤ، والتي قد تختلف من حيث الدقة، والتكلفة، والنطاق والأفق الزمني. ومن المهام الرئيسية تتمثل في تحديد الطريقة التي يجب تطبيقها أو استخدامها لكل حالة (Makridakis et. al., 1998: 13).

وبشكل عام فإن (Armstrong & Green) يدعوان إلى استخدام الأساليب المنظمة عند التنبؤ، ففي الحالات التي تتوفر فيها بيانات كافية يتم استخدام الأساليب الكمية بما في ذلك القياس الكمي والتنبؤ المبني على القواعد والأساليب السببية، خلاف ذلك يتم استخدام الأساليب المبنية على الأحكام بما في ذلك الدراسات الاستقصائية للنوايا والتوقعات والقياس المنظم والتفاعل والمحاكاة، ويضاف إليها مدى معرفة القائمين على عملية التنبؤ (Armstrong & Green, 2005: 1).

4- دقة التنبؤ:

تقاس درجة الدقة بمقدار الخطأ الناتج عن التنبؤ بين القيمة المتوقعة والقيمة الفعلية، كما يتفق خبراء التنبؤ بأن أفضل طريقة للتنبؤ هي الطريقة التي تجعل الخطأ بين القيمة المتوقعة وبين القيمة الفعلية في أدنى حد له (تركي، 1995: 362)، كما تتوقف دقة التنبؤات على مصادر وحجم البيانات التي يتم جمعها، واختيار المتغيرات الوصفية للنموذج التنبؤي المستخدم، كما وتعتمد دقة النتائج على المراحل الثلاثة الآتية من مراحل نظام التنبؤ وهي (Pirvu et. al., 2012: 195-196):

أ- الوصول إلى كمية كبيرة من البيانات التاريخية: والذي يشير إلى الجهود المبذولة لإدراج المزيد من المعلومات عن الأحداث السابقة المستخدمة في عملية التقدير من أجل زيادة دقة التنبؤ، فوجود مجموعة ممثلة للبيانات السابقة واختيار النموذج المناسب يسهل من عملية صنع القرارات والأحكام والتنبؤ بشكل أفضل.

ب- استخدام برامج التنبؤ لأعداد البيانات ومعالجتها: يعني إستيراد البيانات إلى التطبيق، ووضع متغيرات المدخلات والمخرجات، وتقييم أهمية كل متغير من المدخلات.

ت- اختيار النموذج الملائم للتنبؤ وتقييم دقة التنبؤ: إذ تستخدم برامج التنبؤ النماذج لصياغة التنبؤات والتقدير حول المستقبل، واستخدام تلك التنبؤات في عملية صنع القرار، وتؤثر الخبرة والحدس في اختيار النموذج، فبرامج التنبؤ اليوم تعطي معلومات كافية (الرسوم البيانية، التقارير، الأداء والمؤشرات وغيرها) إلى المديرين من أجل تقييم دقة النتائج.

كما إن دقة التنبؤات تميل إلى الزيادة كلما تعلمت الوحدة الاقتصادية من تجاربها السابقة في التنبؤ، إلا أن الظروف الأكثر غموضاً وتعقيداً، والتي من المحتمل أن تحدث في المستقبل تزيد من صعوبة وضع تنبؤات دقيقة، وللتعويض عن هذه المشكلات وبشكل جزئي فإن التنبؤات تكون أكثر فائدة للمدراء إذا تم التعبير عنها كمدي أو نطاق بدلاً من مؤشر مطلق أو عدد (Griffin, 2002: 710).

5- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس العائد المحاسبي والتدفقات النقدية:

من المسائل الجوهرية في المحاسبة هي القدرة النسبية للأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والتدفقات النقدية للتنبؤ بقدرة الوحدات الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية المستقبلية (Subramanyam & Venkatachalam, 2007: 457)، فمن بين الأنشطة المهمة التي يمارسها المحللون الماليون، والتي أزدادت خلال السنوات الأخيرة هي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية، ويبين (Givoly & et. al.) من خلال الدراسة التي أجراها أن نسبة الوحدات الاقتصادية التي حصلت على تنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية قد ارتفع من (2.5%) في سنة 1993 إلى (57.2%) في سنة 2005، وإن هذا التوجه من الوحدات الاقتصادية فضلاً عن توفر تنبؤات المحللين الماليين بالتدفقات النقدية وبشكل أكبر من خلال قواعد البيانات التجارية، أدى إلى زيادة عدد الدراسات التي توظف هذه التنبؤات في إعداد مجموعة متنوعة من البحوث.

إن التفسير الرئيس الذي عرضته الأدبيات للاتجاه المتزايد في وتيرة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من المحللين الماليين وتنوعها هو الطلب من المستثمرين، "فرضية الطلب" والتي تفترض ضمناً أن تنبؤات المحللين الماليين بالتدفقات النقدية ذات جودة عالية بما فيه الكفاية لتوليد مثل هذا الطلب (Givoly et. al., 2009: 1877-1878).

ومع ذلك فإن التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية يُستمد من هدف أكثر أهمية من التنبؤ بالتدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين، إذ يتضح ذلك من الفقرة (37) من بيان مفاهيم المحاسبة المالية (1) (SFAC) الصادر عن (FASB) والذي ينص على:

"ينبغي أن تقدم تقارير الإبلاغ المالي المعلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين الحاليين والمحتملين في تقدير مبالغ وتوقيت وعدم التأكد من المقبوضات النقدية المستقبلية، وتتأثر احتمالات تحقيق تلك المقبوضات بقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقدية الكافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها وغيرها من الاحتياجات النقدية للتشغيل، ولإعادة الاستثمار في العمليات، ودفع توزيعات أرباح نقدية، ويمكن أيضاً أن تتأثر تصورات المستثمرين والدائنين عموماً بتلك القدرة، والتي تؤثر في الأسعار السوقية للأوراق المالية للوحدة الاقتصادية، ومن ثم ينبغي أن توفر المحاسبة المالية المعلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم لتقدير مبالغ وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية" (FASB, 1978: Para: 37).

أ- استخدام العائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

يشكل أساس الاستحقاق حجر الزاوية في المحاسبة الحديثة، ومن أحد الأسئلة المركزية التي تواجه ممارسات المحاسبين المهنيين والمحاسبين الأكاديميين هو تأثير وأهمية الاستحقاق المحاسبي في التوصل إلى مقياس ملخص للأداء المالي، ويلاحظ واضعي المعايير المحاسبية تفوق الأرباح المعدة على وفق أساس الاستحقاق على التدفقات النقدية كمؤشر موجز للأداء المالي للوحدة الاقتصادية، إذ تغلب الأرباح المحاسبية على مشكلات التوقيت وعدم المطابقة المتأصلة في التدفقات النقدية مما يجعلها مؤشراً أكثر ملاءمة لقيمة الوحدة الاقتصادية وأدائها المالي (Subramanyam & Venkatachalam, 2007:460)، كما يدعو مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن التركيز الأساسي لعملية الإبلاغ المالي يجب أن يكون على الأرباح بدلاً من التدفقات النقدية لأن "المعلومات حول أرباح الوحدة الاقتصادية على أساس الاستحقاق المحاسبي بشكل عام توفر مؤشراً أفضل على قدرة الوحدة الاقتصادية الحالية والمستقبلية لتوليد التدفقات النقدية المرغوب فيها من المعلومات التي تقتصر على الجوانب المالية من المقبوضات والمدفوعات النقدية" (FASB, 1978: Para:44).

ب- استخدام التدفقات النقدية السابقة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية:

على الرغم من أهمية الأرباح المحاسبية في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إلا إن تلك الأرباح معرضة للخطأ في القياس بسبب الافتراضات التي يُستند إليها عند تحديد المستحقات على وفق التقدير المسموح به بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، وغالباً ما تثار الشكوك والانتقادات الشديدة من الاقتصاديين والمحللين الماليين حول مدى ملاءمة تلك الأرباح للتنبؤ (Subramanyam & Venkatachalam, 2007: 460).

وقد ظهر اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة وفي جميع أنحاء العالم بالإبلاغ عن التدفقات النقدية، إذ إن مستخدمي الكشوفات المالية يهتمون بالتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية بوصفها تؤثر في التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بتلك الوحدات، فبحسب (FRS-10, Para: 5.2) كما يرغب المستخدمون "بتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها، ودفع أرباح الأسهم وتقييم احتياجاتها المالية من التمويل الخارجي" (Seng, 2006: 2).

المحور الثالث/ دراسة وتقييم القدرة التنبؤية لمقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لتقييم القدرة التنبؤية لمؤشر التدفق النقدي بمقاييسه المختلفة ومؤشر العائد المحاسبي (والتي تمثل المتغيرات المستقلة للبحث) في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتحديد أكثرها قدرها على التنبؤ، من خلال دراسة انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية أي للسنة اللاحقة (FNCF) (المتغير التابع) على المتغيرات المستقلة المختلفة، فضلاً عن استخدام معاملي التحديد (R^2) والارتباط (r)، وذلك لكل سنة من سنوات البحث على حده ومن ثم لجميع سنوات البحث بشكل إجمالي، بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث للسنوات (2008-2013)م.

1- دراسة الانحدار بين المتغيرات:

ستتم دراسة انحدار المتغير التابع على كل متغير من المتغيرات المستقلة بصورة مستقلة، وذلك لكل سنة من سنوات البحث، ومن ثم بشكل إجمالي لتلك السنوات وكما يأتي:

أ- مؤشر العائد المحاسبي (دخل النشاط التشغيلي (OI):¹

ويبين الجدول (1) الاتي نتائج تحليل البيانات لانحدار صافي التدفقات النقدية للسنة اللاحقة (FNCF) على دخل النشاط التشغيلي (OI) من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (1)

انحدار صافي التدفقات النقدية للسنة اللاحقة على دخل النشاط التشغيلي

السنة	معامل الانحدار (b)	معادلة الخط المستقيم $\hat{Y} = bx + a$	مستوى المعنوية	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (r)
2009	3.145	$\hat{Y} = 3.145(OI) + 75574874397$	NS	0.07	0.26
2010	8.189	$\hat{Y} = 8.189(OI) - 3.2665395672$	**	0.74	0.86
2011	2.440	$\hat{Y} = 2.440(OI) + 16083056122$	**	0.58	0.76
2012	4.864	$\hat{Y} = 4.864(OI) + 66086697988$	*	0.29	0.53
2013	(1.474)	$\hat{Y} = -1.474(OI) + 11.17361291$	**	0.40	(0.63)
الإجمالي	1.867	$\hat{Y} = 1.867(OI) + 71226658372$	*	0.09	0.30

* (P≤0.05) **, (P≤0.01) NS: غير معنوي.

وفيما يأتي تحليل لنتائج الانحدار على وفق سنوات البحث:

1- سنة 2009:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2009 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.07 وهي نسبة منخفضة، كما أن معامل الارتباط (r) 0.26 أي أن العلاقة طردية ضعيفة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على دخل النشاط التشغيلي فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة دخل النشاط التشغيلي السابق على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2009.

¹ سيتم استخدام " دخل النشاط التشغيلي " (Operating Income) كمقياس لمؤشر للعائد المحاسبي عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وسيرمز له (OI).

2- سنة 2010:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2010 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.74 ، كما أن معامل الارتباط ($r = 0.86$ أي إن العلاقة طردية قوية، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على دخل النشاط التشغيلي دال بمستوى معنوية 0.01 ، مما يدل على قدرة دخل النشاط التشغيلي السابق على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لسنة 2010.

3- سنة 2011:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2011 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.58 ، كما أن معامل الارتباط ($r = 0.76$ أي إن العلاقة طردية قوية، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على دخل النشاط التشغيلي دال بمستوى معنوية 0.01 ، مما يدل على قدرة دخل النشاط التشغيلي السابق على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لسنة 2011.

4- سنة 2012:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2012 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.29 ، كما أن معامل الارتباط ($r = 0.53$ أي إن العلاقة طردية متوسطة، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على دخل النشاط التشغيلي دال بمستوى معنوية 0.05 ، مما يدل على قدرة دخل النشاط التشغيلي السابق على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لسنة 2012.

5- سنة 2013:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2013 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.40 ، كما أن معامل الارتباط ($r = 0.63$ أي إن العلاقة عكسية متوسطة، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على دخل النشاط التشغيلي دال بمستوى معنوية 0.01 ، مما يدل على قدرة دخل النشاط التشغيلي السابق على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لسنة 2013.

6- لجميع سنوات البحث:

أظهرت نتائج التحليل لجميع سنوات البحث بشكل إجمالي للمدة ما بين (2008 – 2013) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.09 وهي نسبة منخفضة، كما أن معامل الارتباط ($r = 0.30$ أي أن العلاقة طردية متوسطة، ومع ذلك فإن انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على دخل النشاط التشغيلي دال بمستوى معنوية 0.05 ، مما يدل على قدرة دخل النشاط التشغيلي السابق على التنبؤ بالتدفقات النقدية لتلك المدة.

ب- مؤشر التدفق النقدي²:

سيتم دراسة واختبار القدرة التنبؤية لمؤشر التدفق النقدي بمقاييسه الثلاثة وكما يأتي:

1- مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (CFO):

وبيين الجدول (2) في أدناه نتائج تحليل البيانات لانحدار صافي التدفقات النقدية للسنة اللاحقة (FNCF)

على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (CFO) من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (2)

انحدار صافي التدفقات النقدية للسنة اللاحقة على التدفقات النقدية

من الأنشطة التشغيلية

السنة	معامل الانحدار (b)	معادلة الخط المستقيم $\hat{Y} = bx + a$	مستوى المعنوية	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط (r)
2009	0.721	$\hat{Y} = 0.721(\text{CFO}) + 67125546107$	*	0.10	0.32
2010	0.412	$\hat{Y} = 0.412(\text{CFO}) + 28662850117$	**	0.44	0.66
2011	0.192	$\hat{Y} = 0.192(\text{CFO}) + 44406625567$	*	0.09	0.31
2012	0.570	$\hat{Y} = 0.570(\text{CFO}) + 11.1481563$	NS	0.02	0.16
2013	(0.064)	$\hat{Y} = -0.064(\text{CFO}) + 11.1311019$	NS	0.05	(0.21)
الإجمالي	0.082	$\hat{Y} = 0.082(\text{CFO}) + 11.1003811$	NS	0.06	0.08

* (P≤0.05)، ** (P≤0.01)، NS: غير معنوي.

وفيما يأتي تحليل لنتائج الانحدار على وفق سنوات البحث:

1- سنة 2009:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2009 أن قيمة معامل التحديد (R²) بما يعادل 0.10 وهي نسبة منخفضة، كما أن معامل الارتباط (r) 0.32 أي أن العلاقة طردية متوسطة، ومع ذلك فقد ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دال بمستوى معنوية 0.05، مما يدل على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2009.

2- سنة 2010:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2010 أن قيمة معامل التحديد (R²) بما يعادل 0.44، كما أن معامل الارتباط (r) 0.66 أي أن العلاقة طردية متوسطة، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دال بمستوى معنوية 0.01، مما يدل على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2010.

² تتمثل مقاييس التدفق النقدي والتي سيتم استخدامها للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بـ (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ويرمز له (CFO)، التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل ويرمز له (CFIF)، صافي التدفقات النقدية ويرمز له (NCF)).

3- سنة 2011:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2011 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.09 وهي نسبة منخفضة، كما أن معامل الارتباط (r) 0.31 أي أن العلاقة طردية متوسطة، ومع ذلك فقد ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية دال بمستوى معنوية 0.05، مما يدل على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2011.

4- سنة 2012:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2012 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.02 وهي نسبة منخفضة جداً، كما أن معامل الارتباط (r) 0.16 أي أن العلاقة طردية ضعيفة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2012.

5- سنة 2013:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2013 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.05 وهي نسبة منخفضة جداً، كما أن معامل الارتباط (r) (0.21) أي أن العلاقة عكسية ضعيفة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2013.

6- لجميع سنوات البحث:

أظهرت نتائج التحليل لجميع سنوات البحث بشكل إجمالي للمدة ما بين (2008 – 2013) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.06 وهي نسبة منخفضة جداً، كما أن معامل الارتباط (r) 0.08 أي أن العلاقة طردية ضعيفة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لتلك المدة.

2- مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية (CFIF):

وبين الجدول (3) في أدناه نتائج تحليل البيانات لانحدار صافي التدفقات النقدية للسنة اللاحقة (FNCF) على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية (CFIF) من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (3)

انحدار صافي التدفقات النقدية للسنة اللاحقة على التدفقات النقدية
من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

معامل الارتباط (r)	معامل التحديد (R ²)	مستوى المعنوية	معادلة الخط المستقيم $\hat{Y} = bx + a$	معامل الانحدار (b)	السنة
0.29	0.09	NS	$\hat{Y} = 0.657(CFIF) + 81937507970$	0.657	2009
0.87	0.75	**	$\hat{Y} = 2.296(CFIF) + 18192556864$	2.296	2010
0.96	0.93	**	$\hat{Y} = 1.059(CFIF) + 8232371469$	1.059	2011
0.57	0.33	**	$\hat{Y} = 0.899(CFIF) + 11.10867761$	0.899	2012
(0.41)	0.17	*	$\hat{Y} = 54.221(CFIF) + 11.153656$	54.221	2013
0.54	0.29	**	$\hat{Y} = 0.958(CFIF) + 6500977668$	0.958	الإجمالي

* (P≤0.05)، ** (P≤0.01)، NS: غير معنوي.

وفيما يأتي تحليل لنتائج الانحدار وفقاً لسنوات البحث:

1- سنة 2009:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2009 أن قيمة معامل التحديد (R²) بما يعادل 0.09 وهي نسبة منخفضة، كما أن معامل الارتباط (r) 0.29 أي أن العلاقة طردية ضعيفة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2009.

2- سنة 2010:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2010 أن قيمة معامل التحديد (R²) بما يعادل 0.75 ، كما أن معامل الارتباط (r) 0.87 أي أن العلاقة طردية قوية، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية دال بمستوى معنوية 0.01 ، مما يدل على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2010.

3- سنة 2011:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2011 أن قيمة معامل التحديد (R²) بما يعادل 0.93 ، كما أن معامل الارتباط (r) 0.96 أي أن العلاقة طردية قوية، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية دال بمستوى معنوية 0.01 ، مما يدل على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2011.

4- سنة 2012:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2012 أن قيمة معامل التحديد (R²) بما يعادل 0.33 ، كما أن معامل الارتباط (r) 0.57 أي أن العلاقة طردية متوسطة، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية دال بمستوى معنوية 0.01 ، مما يدل على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2012.

5- سنة 2013:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2013 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.17 ، كما أن معامل الارتباط (r) (0.41) أي أن العلاقة عكسية متوسطة، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية دال بمستوى معنوية 0.05 ، مما يدل على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2013.

6- لجميع سنوات البحث:

أظهرت نتائج التحليل لجميع سنوات البحث بشكل إجمالي للمدة ما بين (2008 – 2013) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.29 ، كما أن معامل الارتباط (r) (0.54) أي أن العلاقة طردية متوسطة، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية دال بمستوى معنوية 0.01 ، مما يدل على قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لتلك المدة.

3- مقياس صافي التدفقات النقدية (CFIF):

وبين الجدول (4) الاتي نتائج تحليل البيانات لانحدار صافي التدفقات النقدية للسنة اللاحقة (FNCF) على صافي التدفقات النقدية (NCF) من خلال تطبيق معادلة الخط المستقيم وكما يأتي:

الجدول (4)

انحدار صافي التدفقات النقدية للسنة اللاحقة على صافي التدفقات النقدية

السنة	معامل الانحدار (b)	معادلة الخط المستقيم $\hat{Y} = bx + a$	مستوى المعنوية	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (r)
2009	2.769	$\hat{Y} = 2.769(NCF) + 39115203528$	NS	0.14	0.37
2010	0.177	$\hat{Y} = 0.177(NCF) + 5812752896$	NS	0.10	0.32
2011	0.989	$\hat{Y} = 0.989(NCF) + 4798479673$	**	0.82	0.91
2012	0.337	$\hat{Y} = 0.337(NCF) + 11.16114341$	NS	0.09	0.10
2013	0.247	$\hat{Y} = 0.247(NCF) + 8673897638$	NS	0.28	0.53
الإجمالي	0.209	$\hat{Y} = 0.209(NCF) + 93205498030$	NS	0.03	0.16

** (P≤0.01) ، NS: غير معنوي.

وفيما يأتي تحليل لنتائج الانحدار وفقاً لسنوات البحث:

1- سنة 2009:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2009 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.14 ، كما أن معامل الارتباط (r) (0.37) أي أن العلاقة طردية متوسطة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على صافي التدفقات النقدية فقد كان غير معنوي، مما يدل على عدم قدرة صافي التدفقات النقدية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2009.

2- سنة 2010:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2010 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.10 وهي نسبة منخفضة ، كما أن معامل الارتباط (r) 0.32 أي أن العلاقة طردية متوسطة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على صافي التدفقات النقدية فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة صافي التدفقات النقدية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2010.

3- سنة 2011:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2011 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.82 وهي نسبة عالية، كما أن معامل الارتباط (r) 0.91 أي أن العلاقة طردية قوية، كما ظهر انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على صافي التدفقات النقدية دال بمستوى معنوية 0.01 ، مما يدل على قدرة صافي التدفقات النقدية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2011.

4- سنة 2012:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2012 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.09 وهي نسبة منخفضة، كما أن معامل الارتباط (r) 0.10 أي أن العلاقة طردية ضعيفة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على صافي التدفقات النقدية فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة صافي التدفقات النقدية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2012.

5- سنة 2013:

أظهرت نتائج التحليل لسنة 2013 أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.28 ، كما أن معامل الارتباط (r) 0.53 أي أن العلاقة طردية متوسطة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على صافي التدفقات النقدية فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة صافي التدفقات النقدية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لسنة 2013.

6- لجميع سنوات البحث:

أظهرت نتائج التحليل لجميع سنوات البحث بشكل إجمالي للمدة ما بين (2008 – 2013) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بما يعادل 0.03 وهي نسبة منخفضة جداً، كما أن معامل الارتباط (r) 0.16 أي أن العلاقة طردية ضعيفة، أما انحدار صافي التدفقات النقدية المستقبلية على صافي التدفقات النقدية فقد كان غير معنوياً، مما يدل على عدم قدرة صافي التدفقات النقدية السابقة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لتلك المدة.

2- اختبار فرضيات البحث:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة الانحدار بين المتغيرات، ودراسة معنوية تلك النتائج في المصارف عينة البحث، سيتم بناءً على ذلك اختبار فرضيات البحث وكما يأتي:

❖ الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد المحاسبي والتدفقات النقدية المستقبلية ".

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها خلال سنوات البحث وجود علاقة طردية بين العائد المحاسبي وبين صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمصارف عينة البحث، باستثناء ما أظهرته نتائج سنة 2013 والتي بينت وجود علاقة عكسية بينهما.

كما أظهر معامل التحديد قدرة العائد المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فضلاً عن معنوية الانحدار سواء لكل سنة من سنوات البحث أو لجميع تلك السنوات بشكل إجمالي، باستثناء ما أظهرته نتائج سنة 2009 والتي بينت عدم معنوية الانحدار وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بتلك السنة.

وعليه فإنه يمكن القول وفي ضوء النتائج أعلاه بصحة الفرضية وأن:

" العائد المحاسبي له القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ".

❖ الفرضية الثانية: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر التدفق النقدي والتدفقات النقدية المستقبلية ".

يتضمن مؤشر التدفق النقدي ثلاثة مقاييس، وسيتم اختبار هذه الفرضية في ظل كل مقياس من تلك المقاييس وكما يأتي:

1. مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (CFO):

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها خلال سنوات البحث وجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وبين صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمصارف عينة البحث، باستثناء ما أظهرته نتائج سنة 2013 والتي بينت وجود علاقة عكسية بينهما.

وفيما يتعلق بمعامل التحديد يلاحظ أنه قد أظهر قدرة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فضلاً عن معنوية الانحدار فقط للسنوات (2009, 2010, 2011). في حين أنه لم يظهر قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للسنوات (2012, 2013) فضلاً عن نتائج الاختبار الإجمالي لجميع سنوات البحث.

وعليه فإنه يمكن القول وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها بأن:

" التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ليس لها القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ".

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية (CFIF):

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها خلال سنوات البحث وجود علاقة طردية بين التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وبين صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمصارف عينة البحث، باستثناء ما أظهرته نتائج سنة 2013 والتي بينت وجود علاقة عكسية بينهما.

كما أظهر معامل التحديد قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فضلاً عن معنوية الانحدار سواء لكل سنة من سنوات البحث أو لجميع تلك السنوات بشكل إجمالي، باستثناء ما أظهرته نتائج سنة 2009 والتي بينت عدم معنوية الانحدار وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بتلك السنة.

وعليه فإنه يمكن القول وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها بأن:

" التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية لها القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ".

3. صافي التدفق النقدي (NCF):

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها خلال سنوات البحث وجود علاقة طردية بين صافي التدفقات النقدية وبين صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمصارف عينة البحث.

ولم يظهر معامل التحديد قدرة لصافي التدفقات النقدية على التنبؤ بصافي التدفقات النقدية المستقبلية، فضلاً عن عدم معنوية الانحدار سواء لكل سنة من سنوات البحث أو لجميع تلك السنوات بشكل إجمالي، باستثناء ما أظهرته نتائج سنة 2011 والتي بينت معنوية الانحدار وبالتالي القدرة على التنبؤ فقط فيما يتعلق بتلك السنة.

وعليه فإنه يمكن القول وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في البيئة العراقية بأن:

" صافي التدفقات النقدية ليس لها القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ".

❖ الفرضية الثالثة: " لا يوجد اختلاف في القدرة التنبؤية لمؤشري العائد المحاسبي التدفق النقدي ".

مما تقدم فإنه يمكن القول بوجود اختلاف في القدرة التنبؤية لمؤشر العائد المحاسبي ومؤشر التدفق النقدي، وأن مؤشر التدفق النقدي قد تفوق على العائد المحاسبي في قدرته على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وبالتحديد مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

وعليه فإن النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة العملية تنسجم مع رأي لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) لسنة 1992م المعدل والذي يهدف إلى " إلزام الوحدات الاقتصادية بإعداد قائمة التدفقات النقدية، بعد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي وحدة اقتصادية مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك الوحدة على توليد النقد أو ما يعادله، واحتياجات الوحدة الاقتصادية لاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية ".

وبالرغم من إن العائد المحاسبي ممثلاً بدخل النشاط التشغيلي قد أثبت قدرته على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية إلا أنه لم يتفوق على التدفقات النقدية، وبالتالي فإن نتائج الدراسة لا تنسجم مع وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والذي بين بموجب المعيار المحاسبي رقم (1) الصادر في سنة 1978م الفقرة (37) منه بأن " الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ".

كما يلاحظ أن نتائج البحث تنسجم مع نتائج دراسة (Seng, 2006) التي أجراها في نيوزيلندا للمدة ما بين (1989 – 1992) م، والتي أظهرت أن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لديها قدرة تنبؤية عالية، وتفوقت على الربح المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

- تتمثل الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من البحث على المستويين النظري والعملي بما يأتي:
1. يعتمد الأسلوب المستخدم للقيام بعملية التنبؤ على كمية ونوع البيانات المتوفرة ونوعيتها وعلى مدى معرفة وخبرة القائمين على عملية التنبؤ، وكلما توفرت بيانات كافية يكون من الأفضل استخدام الأساليب الكمية في التنبؤ، وبخلاف ذلك يتم التنبؤ باستخدام الأساليب النوعية والتي تعتمد على الآراء والأحكام الشخصية للقائمين على عملية التنبؤ (كالدس والخبرة، وأسلوب لجنة الخبراء وغيرها).
 2. يُعد التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأنشطة الهامة التي يمارسها المحللون الماليون والتي ازدادت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، فضلاً عن زيادة عدد الوحدات الاقتصادية التي حصلت على تنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية وزيادة الطلب على تلك التنبؤات من المستثمرين وغيرهم من مستخدمي تقارير الإبلاغ المالي، كل ذلك أدى إلى زيادة عدد الدراسات التي توظف هذه التنبؤات في إعداد مجموعة متنوعة من البحوث.
 3. إن تغلب الدخل المحاسبي المبني على أساس الاستحقاق على مشكلات التوقيت وعدم المطابقة المتأصلة في التدفقات النقدية جعله مؤشراً ملائماً لقيمة الوحدة الاقتصادية وأداؤها المالي، وفي ظل الدراسة العملية فقد أثبت الدخل المحاسبي قدرته على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
 4. تفيد المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية في توفير الأساس لتقييم قدرة تلك الوحدات على توليد النقد ومكافئاته، وحاجتها للاستفادة من تلك التدفقات النقدية، وبناءً على نتائج الدراسة العملية وفي ضوء المقاييس التي تم استخدامها للتنبؤ بالتدفقات النقدية، فقد أثبتت التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، في حين لم تثبت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية قدرتها على التنبؤ.
 5. تنسجم النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة العملية مع رأي لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) لسنة 1992 المعدل في أهمية المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي وحدة اقتصادية لقياس قدرة تلك الوحدة على توليد النقد أو ما يعادله، وبالمقابل لا تنسجم تلك النتائج مع وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والذي بين بموجب المعيار المحاسبي رقم (1) الصادر في سنة 1978 الفقرة (37) منه بأن " الأرباح المحاسبية أفضل من التدفقات النقدية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ".

ب- التوصيات:

- في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يمكن التوصية بما يأتي:
1. ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية بأنشطة التنبؤ، لما للتنبؤ من أهمية لا تنحصر في توقع ومعرفة المستقبل وإنما في الاستعداد للقدام، ومعرفة احتياجات الوحدة الاقتصادية والإسهام في الحد من المخاطر التي قد تواجهها تلك الوحدة.
 2. للحصول على تنبؤات دقيقة فإن الأمر يستلزم جمع أكبر قدر ممكن من البيانات الملائمة والمفيدة حول الأحداث السابقة والتي ستستخدم في عملية التنبؤ، وأن تغطي تلك البيانات متغيرات عملية التنبؤ بشكل كامل قدر الإمكان، واستخدام نماذج التنبؤ التي تتلائم مع الغرض المطلوب.
 3. الاهتمام بالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتحديد السيولة النقدية للوحدات الاقتصادية، فقد أظهر هذا المقياس تفوقاً على المقاييس الأخرى التي تم استخدامها.
 4. بالرغم من عدم تفوق مقياس دخل النشاط التشغيلي، إلا أنه قد أظهر قدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مما يتطلب عدم إهماله وأخذ بنظر العنايه عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتحديد السيولة النقدية للوحدات الاقتصادية.
 5. مراعاة استخدام البرامج والأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة والأهداف المطلوب تحقيقها، وقد أثبت أسلوب الاحترار البسيط الذي تم استخدامه فضلاً عن معاملي التحديد والارتباط كفاءة في تقييم القدرة التنبؤية لمتغيرات البحث وتحديد مدى قوة وطبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

1. تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (1995)، "تحليل التقارير المالية"، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
2. النجار، نبيل جمعة صالح، (2010)، "الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية مع تطبيقات برمجية SPSS"، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

البحوث والدراسات والدوريات:

1. طعيمة، ثناء محمد إبراهيم، (1998)، "نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد (12)، العدد (1).
2. فريدة، بوغازي وآخرون، (2009)، "فعالية استخدام التنبؤ في الجهاز الإداري"، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني السادس، جامعة سكيكدة، الجزائر.



ثانياً: المراجع الأجنبية:

First: Books:-

1. Collin, S.M.H., (2007), "Dictionary of Accounting", 4th ed, A & C Black Publishers Ltd., London.
2. Der, Geoff & Everitt, Brian S., (2002), " A Handbook of Statistical Analyses using SAS", 2nd ed, Chapman & Hall/CRC, U.S.A.
3. Fridson, Martin & Alvarez, Fernando, (2002), Financial Statement Analysis-A Practitioner's Guide", 3rd ed, Jon Wiley & Sons, Inc., New York.
4. Griffin, Ricky W., (2002), "Management", 7th ed, Houghton Mifflin Company, U.S.A.
5. Makridakis, Spyros & et. al., (1998), " Forecasting: Methods & Applications ", 3rd ed, Jon Wiley & Sons. Inc., U.S.A.
6. Rundell, Michael, (2002), "Macmillan English Dictionary", First Published, Macmillan Publishers Limited, China.
7. Statistical Analysis System (SAS), (2004), " SAS/STAT 9.1 User's Guide", SAS Institute Inc., Cary, NC, U.S.A.

Second: Thesis:-

1. Gajanan, Lahane Ashish, (2008), "Financial Forecasting Comparison of ARIMA, FFNN and SVR Models", Master Thesis, Indian Institute of Technology, Department Of Computer Science And Engineering, Bombay.

Third: Periodicals & Reports:-

1. Abdul Shukor, Zaleha & et. al., (2011), "Financial Analysts' Perception of the Importance of Accounting Information: Malaysian Evidence", Journal of Business and Policy Research, Vol. (6), No.(1), P:(156-172).
2. Armstrong, J. Scott & Green , Kesten C., (2005), "Demand Forecasting: Evidence-based Methods", Working Paper, Monash University, Department of Econometrics and Business Statistics, Australia.
3. Financial Accounting Standards Board (FASB), (1978), "Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises", Statement of Financial Accounting Concepts No. (1).
4. Givoly, Dan & et. al., (2009), "The Quality of Analysts' Cash Flow Forecasts", The Accounting Review, Vol. (84), No. (6), P: (1877-1911).
5. Pirvu, Daniela & et. al., (2012), " Intelligent Financial Forecasting, The key for a Successful Management ", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. (2), Issue (3), P: (192-206).
6. Seng, Dyna, (2006), " Earnings versus Cash Flows as Predictors of Future Cash Flows: New Zealand Evidence", Accountancy Working Paper, University of Otago, Department of Accountancy and Business Law, New Zealand.
7. Subramanyam, K. R. & Venkatachalam, Mohan, (2007), "Earnings, Cash Flows, and Ex Post Intrinsic Value of Equity", The Accounting Review, Vol. (82), No. (2), P: (457-481).
8. Taylor, Richard, (1990), " Interpretation of the Correlation Coefficient: A Basic Review ", Journal of Diagnostic Medical Sonography, Jan/Feb, P:(35-39).
9. The Chartered Institute of Management Accountants (CIMA), (2007), "In-year Financial Forecasting in the NHS", London.



" Forecasting Future Cash Flows Using the Metrics of Cash Flow and the Accounting Return "

Abstract

Providing useful information in estimating the amount and timing and the degree of uncertainty concerning the future cash flows is one of the three main objectives of the financial reporting system, which is done through the main financial statements. The interest on standard-setting bodies in the forecasting of future cash flows, especially Financial Accounting Standards Board (FASB) explain under Accounting Standard (1) of the year 1978 "Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises", paragraph (37) thereof that accounting profits better than cash flows when forecasting future cash flows, In contrast, IAS (7) as amended in 1992 aims to compel economic units to prepare statement of cash flows, because the information related to the cash flows for any economic unit useful in providing users of financial statements necessary basis to measure the ability of the unit to generate cash or cash equivalents, and the needs of the unit for the use and benefit of those cash flows.

At the level of the Iraqi environment, there is no indication to the economic units work forecasts cash flows, as the decisions made by whether decisions to grant credit or investment decisions are often based on personal experience for managers and decision makers in banks. This research aims to provide an indication (or indicators) from the heart of the financial statements (specifically income statement and statement of cash flows) from which to forecasting extent positive or negative future cash flows of a particular economic unit, and this index is available to all interested parties, whether the same economic units or current and potential customers with these units.

Key words: Forecasting, Cash Flows, Accounting Return.